

تمهيد

أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بالملحق المرفق .

١ - يجب اعتبار هذا التمهيد جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المصرية سواء المرفقة أو ما يصدر منها مستقبلاً و يجب عدم استخدام المعايير مستقلة عن هذا التمهيد .

٢ - تخضع الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات .

٣ - تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة و المنشورة (ذات الأغراض العامة) ، و في هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات و إفصاح و عرض .

٤ - قد تحتاج إدارة المنشأة إلى استخراج قوائم أو بيانات مالية من أجل التحليل و التقييم و اتخاذ القرار ، و في هذه الحالة تعد هذه القوائم أو البيانات بمثابة قوائم و بيانات داخلية ليس من الضروري الالتزام في إعدادها بالمعالجات و الإفصاح و العرض الواردة في معايير المحاسبة المصرية . و يجب على الإدارة عند تقديمها لهذه القوائم أو البيانات إبعاد أى لبس لدى مستخدميها قد يؤدي إلى اعتقاده بأنها تمثل القوائم أو البيانات المالية ذات الأغراض العامة .

٥ - يحتوى كل معيار على عدد من الفقرات تتناول موضوع المعيار . بعض هذه الفقرات مطبوع بخط سميك مائل و تمثل نص المعيار ، في حين أن الفقرات الأخرى تمثل شرح للمعيار . و يجب في كل الأحوال قراءة المعايير مع شرحها كوحدة واحدة .

٦ - تحتوى بعض المعايير على فقرات أشير أمامها بأنها ملغاة بدلاً من حذفها و تعديل أرقام فقرات المعيار التالية . وقد استخدم هذا الأسلوب للمحافظة على تسلسل أرقام فقرات المعايير وعدم اللجوء إلى تغيير أرقام الفقرات عند الإشارة إليها في معايير أخرى .

٧ - يجب تطبيق المعايير المرفقة على البنود الهامة نسبياً أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير في معالجتها . وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم العادى للقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشأة و الظروف المحيطة .